العِلل الدِلالية للقراءات القرآنية في كتاب السبعة في القراءات لابن مُجاهد

اسيل سعدالدين شمس الدين [1]

[1] قسم اللغة العربية، فاكلتي التربية، جامعة كويه، إقليم كوردستان، العراق

المستخلص

العلّة هي تفسير الظاهرة اللغويّة والنفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، فهي الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، وهي الأمر الذي لحظته العرب حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة. قام العلماء بتوجيه مجموعة من العلل الدلالية، والتوجيه هذا يقوم على سماع العرب من المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة، فيما ثبت من الكلام الموثق الفصيح. فكان الاحتجاج به في توجيه الآيات للتأكيد والتخريج في عرض القراءة على وفق منهج اعتمدوه في الوصف والقبول، والرفض على ما ثَبُتَ عندهم من الأصول، وفيما التزموا به من مراعاة الحجة في التوجيه والبيان، فكان للعلّة نصيب في بيان الاختيار والترجيح منها علّة الرجوع إلى خط المصحف، ومن هذه العلّة ذكر العلماء اختلاف القراء في إدخال الواو وإخراجها من قوله تعالى: {وَالَّذِينَ اتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا} التوبة / ١٠٧. قال ابن مجاهد قرأ نافع وابن عامر (الذين اتخذوا) بغير واو، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام. وقرأ ابن كثير وابو عمرو وعاصم وحمزة عن الكسائي بواو وعلى كلتا القراءتين فالكلام جملة إثر جملة وليس ما بعد الواو عطف مفرد. وقد وردت مجموعة من اللوازم التي صرحوا بها في وقوفهم عند السماع والقياس والاجماع، وذلك لما للسماع من أهمية كبيرة، إذ هو الأصل الأوّل الذي قامت عليه علوم القراءات في تثبت قواعدها وأحكامها به، فالسماع ركن مهم من أقوال العرب ولغاتها وحكاياتها، والقياس آلة يلجأ إليها في التوجيه والتعليل والتوضيح في حمل الفرع على الأصل للعلّة وإجراء حكم الأصل على الفرع، وفي حمل غير المنقول على المنقول اذا كان في معناه، والاجماع والكثرة وسيلة من وسائل الترجيح والاختيار والبيان فالقراءة الجيدة ما عليه العامة وقراءة أكثر القرّاء واتفاقهم على القراءة.

مفاتيح الكلمات: ابن مُجاهد، الرسم العثماني، العِلل الدِلالية، القرآن الكريم، القراءات القرآنية

١. المقدمة

١.١ الرسم العثماني والقراءات القرآنية:

١.١.١ تعريف الرسم لغة:

ورد في لسان العرب مادة (رسم): الرسم الأثر، وقيل بقية الأثر..... (أبن منظور، ١٩٩٢ م، ٢٤١/١٢). إن تمثيل الرسم برموز مكتوبة في اللغة يطلق على عدة دلالات، كالكتاب والهجاء، والخط والرسم والإملاء، وقد أشتهر إطلاق الرسم على الخط الذي كتب به القران زمن النبي (**صل الله عليه وسلم**)، واستقر على صورته التامة زمن عثمان (**رضي الله عنه**) وهذا ما تحتمله كلمة الرسم من تتبع الأثر.

٢.١.١ تعريف الرسم اصطلاحا:

يقصد بالرسم الخط، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١. **الخط العروضي:** وهو ما أصطلح عليه أهل العروض من تقطيع الشعر، وهو يقوم على ما يقع في السمع دون المعنى (ينظر: الزركشي، ١٩٨٠، ٢١٠).

٢. **الرسم القياسي:** ويسمى الرسم الإملائي ويقوم على تصوير اللفظ بحروف هجائه بتقرير الابتداء به والوقف عليه (الضباع، ١٩٩٩ م، ٢٠)، وهذا الرسم الذي نكتب به اليوم الكتابة العادية وهو دائم التطور (السعيد، د.ت.، ٣٨٤).

٣.١.١ الرسم العثماني:

هو علم يعرف به مخالفات خط المصحف العثماني لأصول الرسم القياسي، والمراد بها قواعده المقررة فيه، والمخالفات تكون ببدل أو زيادة أو حذف (**السعيد، د.ت.، ١٢٨**). فهو الرسم الذي كتبت به حروف القرآن، وكلماته في عهد النبي (**صل الله عليه وسلم**)، والذي تم في عهد الخليفة عثمان بن عفان (**رضي الله عنه**)(أبو شهبة، ١٩٩٢، ٣٠٢). وتتمثل أهمية الرسم العثماني في كونه أحد الشروط المعتمدة عند علماء القراءات في قبول القراءة، وهي صحة السند وأن يحتملها الرسم العثماني، وأن تكون

مجلة جامعة كويه للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٣، العدد ٢ (٢٠٢٠).
أُستلم البحث في ١ أيلول ٢٠١٩؛ قُبل في ٢٧ تشرين الأول ٢٠١٩
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠
البريد الإلكتروني للمؤلف: aseel.saadaldin@koyauniversity.org
حقوق الطبع والنشر © ٢٠٢٠ **اسيل سعدالدين شمس الدين**. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 40.

موافقة للعربيّة ولو بوجه، وقد كان هذا الرسم في صورته الأوّلى خاليا من النقط، والإعجام، والشكل، وكل ما يوجد في المصحف اليوم. من علامات الضبط، وتسمى الكتب التي تبحثه بالرسميات (المسؤل، ٢٠٠٧، ٢٢٠).

١.١.٤. الرسم العثماني والقراءات القرآنية:

إنّ العلاقة وثيقة بين الرسم العثماني والقراءات القرآنية حيث عده العلماء أحد الشروط الثلاثة لقبول القراءة وهي:

١. التواتر وصحة السند – اعتبر العلماء ثبوت الرواية وصحة السند أهم شروط القراءة، ويعد الإسناد (خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة وسنة بالغة من السنن المؤكدة) (**القسطلاني، ١٩٧٢م، ١٧٣**)، حيث يجب أن تكون القراءة قد سمعت عن أكثر من واحد من الصحابة الذين سمعوا النبي (**صل الله عليه وسلم**) وقرؤوا بين يديه (**النشر، ١٣**)، فلا بد في القراءة من المشافهة والسماع (**القسطلاني، ١٩٧٢م، ٣٥٨**).

٢. موافقة خط المصحف – إن موافقة القراءة لهجاء الكلمات في المصاحف العثمانية أحد المقاييس المعتمدة لقبول القراءة فما صح نقله من القراءات ينظر إليه من خلال مقدار دلالة الخط عليه فما وافق الخط قرئ به وصح نقله، وما كان غير ذلك اعتبر من الشاذ الذي لا تجوز القراءة به (رسم المصحف، ١٤٥-١٤٦).

٣. موافقة العربية ولو بوجه – لأنّ القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين وكان الصدر الأوّل من الصحابة يقرؤون بدون لحن لكن مع توسع الفتوحات الإسلامية ووضع الخليل لقواعد اللغة وبما أن المصاحف العثمانية كتبت مجردة من الحركات، والنقط الذي يميز الحروف عن بعضها، وجعل أهل كل مصر يثبتون ما تلقوه من القراءات توافق الخط عن الصحابة الذين نزلوا بينهم، وبهذا أصبحت موافقة القراءة للخط ركنا معتمدا للقراءة الصحيحة، واجتمع القراء على ترك كل قراءة تخالف المصحف (الأنباري، ١٩٧١ م، ٢٨٢). وقد يحتمل رسم المصحف أكثر من قراءة، وجميعها صحيحة والحكم في ذلك يعتمد على اجتهاد القراء في اختيار الأرجح على وفق منهج العربية.

يرُاد بالعلّة تفسير الظاهرة اللغويّة والنفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه فهي الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، وهي الأمر الذي لحظته العرب حين اختارت في كلامها وجها معيناً من التعبير والصياغة (الحلواني، ١٩٨١، ١٠٨ ويظر: المبارك، ١٩٨١، ٩٠).

اهتم العلماء بالعلّة في عمومها صوتيّة وصرفيّة ونحويّة ودلالية اهتماما توضحت فيه قدرتهم العلميّة وتمكنّهم في تفسير الظواهر اللغويّة خصوصاً والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب الموجبة في تفسير النص وتوجيه القراء في تجويدها أو تضعيفها أو ردّها في بعض الأحيان.

ذكر العلماء مجموعة من العلل الموجهة من سماع العرب من المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة، فيما ثبت من الكلام الموثق الفصيح. فكان الاحتجاج به في توجيه الآيات للتأكيد والتخريج في عرض القراءة على وفق منهج اعتمدوه في الوصف والقبول، والرفض على ما ثبت عندهم من الأصول، وفيما التزموه من مراعاة الحجة في التوجيه والبيان، فكان للعلّة نصيب في بيان الاختيار والترجيح منها علّة الرجوع إلى خط المصحف، وعلّة الخفّة والثقل، وعلّة اجتماع الساكنين، وعلّة الفصاحة والبيان، وعلّة الشبه، وعلّة السماع والرواية، وغيرها من العلل الدلالية التي عرض لها.

وسيكون لنا الاختيار في مجموعة من الآيات الكريمة تحمل علّة من العلل الموجبة للحكم والتوجيه والتجويد والتفسير القائم على المعنى عند العلماء.

٢. علّة الرجوع إلى خط المصحف:

من علّة الرجوع إلى خط المصحف ما ذكرهُ ابن مجاهد في قراءة ابن كثير المكي إذ قرأ بزيادة (مِن) للتوكيد، وهي في مصاحف أهل مكة خاصة قوله تعالى: {وَأَعَدَّ **لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا**} التوبة / ١٠٠. قال ابن مجاهد: (كلهم قرأ عند رأس المائة: (تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ) غير ابن كثير وأهل مكة فإنهم قرأوا: (تَجْرِي من تَحْتَهَا) بزيادة (مِن) وكذلك هي في مصاحف أهل مكة خاصة) (البغدادي، ١٩٨٨، ٣١٧).

وذكر (مِن) هذه هي زيادة في توكيد الكلام، وحذفها للاختصار، والمعنى واحد في القراءتين. قال أبو منصور الازهري: (مِن) تزاد في الكلام توكيدا، وتحذف اختصارا **والمعنى واحد)**(الأزهري، ١٩٩٩، ٢١٤. ويظر: الأندلسي، ٢٠٠٧، ١٢٢/٥، بن الجزري، ٢٠٠٢، ٢١١/٢، السفاقسي، ٢٠٠٤، ٢٧٩). وقرأ باقي السبعة بإسقاط (مِن) على ما رسم في مصاحفهم وبإثبات (مِن) الجارة في مصاحف أهل مكة وخفض تاء (تحتها). فقراءة جمهور القراء، تكون خالية من التأكيد إذ ليس لحرف (مِن) معنى مع أسماء الظروف إلا التأكيد، ويكون خلو الجملة من التأكيد لحصول ما يغني عنه من إفادة التقويّ بتقديم المسند إليه (تُسابقون)على الخبر الفعلي (رضي الله عنهم)، ومن فعل (أعد) المؤذن بكمال العناية فلا يكون المُعِدّ إلا أكمل نوعه. وفي قراءة ابن كثير المكي تكون مشتملة على زيادة مؤكدين (ابن عاشور، ٢٠٠٠، ١٠ / ١٩٢-١٩٣).

ومن هذه العلّة ذكر ابن مجاهد اختلاف القراء في إدخال الواو وإخراجها من قوله تعالى: {**وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا**} التوبة / ١٠٧. قال ابن مجاهد: (قرأ نافع وابن عامر: (الَّذِينَ اتَّخَذُوا) بغير واو، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام. وقرأ ابن كثير وابو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي: (والذين) بواو، وكذلك هي في مصاحفهم. (البغدادي، ١٩٨٨، ٣١٨ ويظر: في زيادة الواو وحذفها: ٢١٦، ٢٤٥، ٢٨٠، ٢٨٤).

فالجملة مستأنفة ابتدائية على قراءة من قرأها غير مفتتحة بواو العطف، وهي قراءة نافع وابن عامر وأبي جعفر. ونكتة الاستئناف هنا للتنبيه على الاختلاف بين حال المراد بها بالجملة التي قبلها وهم المرجون لأمر الله. وقرأها البقية بواو العطف في أولها، فتكون معطوفة على التي قبلها؛ لأنّها مثلها في ذكر فريق آخر مثل مَن ذكر فيما قبلها، وعلى كلتا القراءتين فالكلام جملة إثر جملة وليس ما بعد الواو عطف مفرد (ابن عاشور، ٢٠٠٠، ١٠ /٢٠٢)، ويظر: الزجاج، ٢٠٠٤، ٢ / ٣٧٨).

٣. علّة الخفّة والثقل:

من علّة الخفّة والثقل في حذف التنوين وإرادته قراءة أبي عمرو في رواية له (**مُنذِرُ مَنْ**) منونا من قوله تعالى: {إِنَّمَا **أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا** {النازعات / ٤٥. قال ابن مجاهد: (قال عباس: سألت أبا عمرو، فقرأ: (إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ مَن) منونا. وروى غير عباس عن أبي عمرو (مُنذِرُ مَن) بغير تنوين) (البغدادي، ١٩٨٨، ٦٧١).

والقراءة بالتنوين هي الأصل والحذف على إرادة التخفيف، والمعنى ثبوته. قال الازهري: (من قرأ (مُنذِرٌ مَنْ) جعل (مَن) منصوبا بإسم الفاعل. ومن قرأ (مُنذِرُ مَن)

بغير تنوين جعل (مَنْ) في موضع الخفض؛ لأنّه مضاف اليه. ومُفْعِل وفاعِل إذا كانا في معنى الاستقبال أو الحال نونتها؛ لأنّ التنوين يكون بدلا من الفعل، والفعل لا يكون إلا نكرة. وقد يجوز حذف التنوين على الاستخفاف، والمعنى ثبوته، ويكون (مَنْ) في موضع النصب على ما بيّنتهُ) (الأزهري، ١٩٩٩، ٥٢٧).

وقد حمّل الفرّاء القراءتين على التنوين وعلى الإضافة فقال: (أضاف عاصم والأعمش ونوّن طلحة بن مصرف وبعض أهل المدينة، فقالوا: (مُنذِرٌ مَن يَخْشَاهَا)، وكلّ صواب وهو مثل قوله: (**بَالِغُ أَمْرِه**) و (**بَالِغُ أَمْرِهِ**) الطلاق / ٣، و (موهِنٌ كيدَ الكافرين) و (موهنُ كيدِ الكافرين) الانفال / ١٨، مع نظائر له في القرآن) (الفراء، ٢٠٠١، ٢٣٤).

ومن علّة الخفّة والثقل قراءة من قرأ (تأمروني) بتخفيف النون قراءة من جمع بين نون الإضافة ونون الجمع وشددَ من قوله تعالى: {قُلْ **أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ**} الزمر / ٦٤. قال ابن مجاهد: (قرأ نافع وابن عامر: (تَأْمُرُونِّي) بتخفيف النون، غير أنّ نافعا فتح الياء: (تَأْمُرُونِيَّ) ولم يفتحه ابن عامر. قال أبو عمرو وعبد الله بن أحمد بن ذكوان: كذلك وجدتها في كتابي عن أيوب، وفي حفظي: (تَأْمُرُونِّي) بنونين. وقال هشام عن ابن عامر: بنونين. وقرأ ابن كثير: (تَأْمُرُونِيَّ) مشددة النون ومفتوحة الياء. وقرأ الباقون: (تَأْمُرونِّي) مشددة النون ساكنة الياء) (البغدادي، ١٩٨٨، ٥٦٣، النحاس، ٢٠٠٤، ١٦/٤، الأزهري، ١٩٩٩، ٤٣٢، الفارسي، ١٩٩٩، ٣٤٣/٣، القيسي، ٢٠٠٧، ٣٤٢/٢، إبن الجزري، ٢٠٠٢، ٢٧٢/٢).

فمن خفف حذف النون الثانية استثقالا للجمع بينها، وفتح نافع ياء المتكلم للتخفيف والتفادي من المدّ، ومن جمع بين النونين فعلى الأصل وحقّ الكلام فيه، لأنّ النون الأوّلى علم الرفع والثانية هي الفاصلة بين الياء والفعل، ومن شدّد أنّه أدغم النون الأوّلى في الثانية لإجتماع المثلين مع تسكين الياء للتخفيف (أبن عاشور، ٢٠٠٠، ١٢٥/٢٤).

قال السفاقسي: (قرأ نافع بنون واحدة مكسورة مخفّفة وفتح الياء بعدها والمكيّ مثله إلاّ أنّه يشدّد النون بإدغام نون الرفع في نون الوقاية فيمد الواو مدّا طويلا لاجتماعهما مع السكون والبصريون والكوفيون مثله يشددّون إلاّ أنهم يسكّنون الياء، والشامي بنونين خفيفتين الأوّلى مفتوحة والثانية مكسورة على الأصل، وإسكان الياء، وكذا رسمها في المصحف الشامي) (السفاقسي، ٢٠٠٤، ٥٠٨).

٤. علّة الشبه:

نقل ابن جنّي إنكار ابن مجاهد رواية يحيى عن ابن عامر تحريك ياء (أدريَ) بالفتح لعلة الشبه مع (داريَ وغلاميَ) وذلك في قوله تعالى: {وَإِنْ **أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ**} الأنبياء/١٠٩، وقوله: {**وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ**}. الأنبياء/ ١١١، وقوله عز وجل: {قل **إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ**}. الجن/ ٢٥. قال ابن جنّي: (ومن ذلك ما رواه أيوب عن يحيى عن ابن عامر من أنه قرأ بفتح الياء فيهما جميعا. قال ابو الفتح: أنكر ابن مجاهد تحريك هاتين الياءين، وظاهر الأمر لعمري كذلك؛ لأنّها لام الفعل بمنزلة ياء أرميَ وأقضيَ إلاّ انّ تحريكها بالفتح في هذين الموضعين لشبهة عرضت هناك، وليس خطأ ساذجا بحتا.

وذلك أنك إذا قلت: أدري فلك هناك ضمير، إن كان فاعلا فأشبه آخرهُ آخرَ مالك فيه ضمير، وإن كان مضافا إليه، كقولك: داريَ وغلاميَ. فلما تشابه الآخران بكونهما ياءين، وهناك ايضا للمتكلم ضميران وهما المرفوع في (أدريَ) والمجرور في (داريَ) و (غلاميَ) أشبه آخرُ أدري –لما ذكرنا -آخر داري وصاحبي، ففتحت الياء في أدريَ كما تفتح في نحو (داريَ وغلاميَ) (بن جني، ٢٠٠٤، ٦٨/٢ وصفحة ٣٣٤ ايضا).

وذكر هذا الانكار أبو حيان فقال: (وعن ابن عامر في رواية (وإن أدريَ) بفتح الياء في الآيتين تشبيها بياء الاضافة لفظا، وإن كانت لام الفعل، ولا تفتح إلاّ بعامل، وأنكر ابن مجاهد فتح هذه الياء) (الأندلسي، ٢٠٠٧، ٢٠٣/٦).

٥. علّة اجتماع الساكنين:

فصّل ابنُ مجاهد في علّة اجتماع الساكنين في مجموعة من الآيات الكريمات بكسر الحرف أو ضمّه من قوله تعالى {**فَمَنْ اضْطُرَّ**} البقرة /١٧٣، قال ابن مجاهد: (واختلفوا في ضمّ النون في قوله (فمنِ اضطر) واخواتها. فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي: (**فمنُ اضطّر**) و (أنُ **أقتلوا**) (أوُ **أخرجوا**) النساء / ٦٦، (**ولقد أستهزئ**) الانعام /١٠، والرعد /٣٢ والانبياء / ٤١، (**وقالتُ اخرج**) يوسف /٣١، و (**قلُ ادعوا الله أوُ ادعوا الرحمن**) الاسراء /١١٠، وماكان مثله بضّم ذلك كلّه. غير ابن عامر، فإنّه خالفهم في التنوين في أحرف فقرأ: (فتيلاً **انظر**) النساء /٤٩، ٥٠، و (**مُبين اقتلوا**) يوسف / ٨، ٩، و (**مسَحْوراً انظر**) الفرقان / ٨، ٩، و (**محظوراً انظر**) الاسراء / ٢٠، ٢١، بكسر التنوين من رواية ابن ذكوان، وكان يضمّ: (كشجرةٍ **خبيثةٌ اجتثت**) ابراهيم / ٢٦، بضمّ التنوين، كذلك: (**برحمةٌ ادخلوا الجنة**) الاعراف / ٤٩، بكسر النون للساكن الذي لقيها في تلك الاحرف التي ذكرتها وبضمّ ما سميت أنّه يضمّه.

وكان عاصم وحمزة يكسران ذلك كله لإلتقاء الساكنين. وقرأ ابو عمرو: بضمّ الواو منقولة (أوُ اخرجوا) واللام والواو من قوله (قلُ ادعوُا الله أوُ ادعوُا الرحمن) والواو من قوله (أو أنقص) المزمل /٣، واللام من: (قلُ **انظروا**) يونس / ١٠١. واختلف عنه في التاء من: (وقالتُ اخرج) فروى نصر بن علي عن أبيه عن هارون عن أبي عمرو: بالضم. وكذلك النون من (فمن اضطّر) حدثنا عبيد الله بن علي عن نصر بن عليّ عن ابيه عن هارون عن أبي عمرو: (فمنُ اضطّر) بضمّ النون، وروى اليزيدي وغيره بالكسر. ويكسر ما عدا ذلك) (البغدادي ١٩٨٨، ١٧٤ - ١٧٥، ويظر: بن خالويه، ١٩٩٩، ٤٠، الأزهري، ١٩٩٩، ٦٩، ابن سوار البغدادي، ٢٠٠٥، ٤٩/٢الأندلسي، ٢٠٠٧، ٦٩٧/١).

والكسر في هذه الحروف لعلّة اجتماع الساكنين، والضمّ فيها؛ لأنّ ألف الوصل كان حقها الضمّ لو ابتدئ بها، فلمّا سقطت في الوصل نقلت ضمّتها إلى الحرف الذي قبلها. قال النحّاس: (ضمّت النون لإلتقاء الساكنين وأتبعت الضمّة الضمّة، ويجوز الكسر على أصل التقاء الساكنين) (النحاس، ٢٠٠٤، ٩٠/١). فالضمّ فيها للدلالة على إنّ حركة همزة الوصل المحذوفة كانت ضمّة، أو لأنّ الضمّ اتباع ولم يعتدّوا بالساكن لأنّه حاجز غير حصين. والتحريك بالكسرة على أنّه حركة التقاء الساكنين.

ومن هذه العلّة في التقاء الساكنين ما ذكره ابن مجاهد من قراءة نافع من غير رواية ورش عنه انه جمع بين الساكنين في (يخْصّمون) بسكون الخاء وتشديد الصاد، من قوله تعالى: {مَا **يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ**} يس / ٤٩. قال ابن مجاهد: (قرأ ابن كثير وابو عمرو: (يخَصّمون) بفتح الياء والخاء، غير أن أبا عمرو كان يختلسُ حركة الخاء قريباً من قول نافع. وقرأ عاصم والكسائي وابن عامر: (يخَصِمون) بفتح الياء وكسر الخاء، وهذه رواية خلف وغيره عن يحيى بن آدم عن أبي بكر.

قال أحمد بن صدقة، قال: حدثنا أحمد بن جُبَيْر، قال: حدثني أبو بكر عن عاصم: أنّه قرأ: (**يخِصّمُون**) بكسر الياء والخاء، و (**يهِدّي**) يونس / ٣٥، بكسر الياء والهاء.

وقرأ نافع: (يَخْصّمُون) ساكنة الخاء مشددة الصاد بفتح الياء. وعن ورش عن نافع: (يَخَصّمُون) بفتح الياء والخاء مشددة الصاد. وقرأ حمزة: (يخْصِمُون) ساكنة الخاء خفيفة الصاد. وكلهم فتح الياء الاّ ما ذكرت لك عن ابن جُبَيرْ) (البغدادي،١٩٨٨، ٥٤١، ويظر: الفراء، ٢٠٠١، ٣٧٩/٢، الأزهري، ١٩٩٩، ٤٠٣، بن خالويه، ١٩٩٩، ١٩٢، الداني، ٢٠٠٥، ١٤٩، الرعيني الاندلسي، ٢٠٠٠، ١٨٩، بن سوار البغدادي، ٢٠٠٥، ٢/ ٣٩٢، بن الجزري، ٢٠٠٢، ٢٦٥/٢).

فمن قرأ بفتح الياء والخاء وتشديد الصاد أصله: يختصِمون، طرحت فتحة التاء على الخاء وأدغمت في الصاد على اعتبار التاء المبدلة صادا والمسكنة لأجل الإدغام ألقيت حركتها على الخاء التي كانت ساكنة. ومن كسر الخاء فلسكونها وسكون الصاد. ومن قرأ بسكون الخاء وتخفيف الصاد فعلى معنى تأخذهم، بعضهُم يَخْصِم بعضاً. والقراءة بسكون الخاء وتشديد الصاد والجمع بين الساكنين الأصل فيها: يختَصِمون ايضا، وهي لغة مسموعة، وتدل على مداهمة الصيحة وهي نفخة اسرافيل، وهم في خصومتهم وتخاصمهم يخاصم بعضهم بعضاً في أمور الدنيا حتى أتتهم النفخة بغتة وهم غافلون. قال ابو عليّ الفارسي: (ومَن قال: (يَخْصّمُون) جمع بين الساكنين الخاء والحرف المدغم. ومن زعم أنّ ذلك ليس في طاقة اللسان ادعى ما يُعلمُ فساده بغير استدلال) (الفارسي، ٢٠٠١، ٣٠٨/٣).

٦. علّة الفصاحة والبيان:

تأتي علّة الفصاحة والبيان كاشفة عن قراءة عاصم (صلاتَهم) بالنصب من قوله تعالى: {وَمَا **كَانَ صَلاَتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاء وَتَصْدِيَةً**} الانفال / ٣٥. فقد جعل عاصم (صلاتهَم) خبر كان وجعل (مكاءً) اسمها في رواية أبي بكر عنه. قال ابن مجاهد: (كلهم قرأ: (وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ) رفعا (عند البيتِ الاّ مكاءً وتصدية) نصبا الاّ ما حدثني به موسى بن اسحق الانصاري عن هارون بن حاتم عن حسين عن أبي بكر، ورواه أيضاً خلاّد؛ عن حسين عن أبي بكر عن عاصم انه قرأ: (وما كان صلاتهَم) نصبا (عند البيت الاّ مكاءٌ وتصديةٌ) رفعا جميعا. حدثني محمد بن الحسين، قال حدثنا حسين بن الأسود، قال حدثنا عبيد الله بن موسى، قال: حدثنا سفيان الثوري عن الأعمش أنّ عاصما قرأ: (وما كان صلاتهَم) نصبا، (الاّ مُكاءٌ وتصديةٌ) رفعا، فقال للأعمش: وإنْ لحن عاصم تلحن أنتَ؟) (البغدادي، ١٩٨٨، ٣٠٥-٣٠٦).

فقرأ عاصم بتقديم الخبر وتأخير الإسم، وهو أبعد من أن يكون عاصم قد لحن فيه وإن اجتمعت في اسم كان وخبرها المعرفة والنكرة، بأن ترفع المعرفة وتنصب النكرة؛ لأنّ المعرفة أولى بالاسم والنكرة أولى بالفعل، وإن أريد بها الأتساع رفعت النكرة ونصبت المعرفة، وفي ذلك عند النحاة بُعْدٌ لأنّه جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة (بن قنبر، ٢٠٠٩، ٤٨/١-٤٩، المبرد (د.ت.)، ٩٢/٤- ٩٤، الموصلي، (د.ت.). ٩٣/٧-٩٤).

وقد أبعد الازهري هذه القراءة عن اللحن ونعت عاصماً بالفصاحة والبيان فقال: (وليس بلحنٍ، وكان عاصم فصيحاً، وكان كثيراً يقرأ الحرف على وجهين، ولا يقرأ إلاّ بما سمع، ووجهه في العربية صحيحٌ) (الأزهري، ١٩٩٩، ٢٠٠، النحاس، ٢٠٠٤، ٩٧/٢، ابن خالويه، د.ت، ٤٩). ونقل أبو حيان عن ابن جنيّ أن المكاء والتصدية اسم جنس، واسم الجنس تعريفه وتنكيره واحد (الأندلسي، ٢٠٠٧، ٦٢٢/٤-٦٢٣).

وقرأ سائر القراء (هل أنتم مطّلعُون أطّلَعَ) بفتح الطاء والعين واللام. وروي عن الجعفي عن أبي عمرو (هل أنتم مُطْلِعُونَ) ساكنة الطاء مفتوحة النون، (فأُطلِع) بضم الالف وكسر اللام على زِنة (أُفعِل)، من قوله تعالى: {**قَالَ هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ ۞ فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاء الْجَحِيمِ**} الصافات / ٥٣ – ٥٤. قال ابن مجاهد: (كلّهم قرأ: (مُّطَّلِعُونَ. فَاطَّلَعَ) الاّ أنّ ابن حيّان أخبرنا عن أبي هشام عن حسين الجعفي عن أبي عمرو أنّه قرأ (هل انتُم مطّلعُونَ. فأُطَّلِعَ) الالف مضمومة، والطاء ساكنة واللام مكسورة والعين مفتوحة) (البغدادي، ١٩٨٨، ٥٤١، ويظر: النحاس، ٢٠٠٤، ١٣٢/٢، الأزهري، ١٩٩٩، ٤١٠، الاندلسي، ٢٠٠٧، ٤٨٠/٧). ورواية كسر النون لأبي البرهم وعمار بن أبي عمار).

وصفت قراءة كسر النون بأنّها غير جائزة في العربيّة؛ لأنّ وجه الكلام هل أنتم مطلعيّ، وأسماء الفاعلين إذا ذُكر بعدها المُضمر لم يُذكر النون فيه ولا التنوين. قال الفرّاء: (وقد قرأ بعض القرّاء (قال هل أنتم مُطّلِعُونِ فأُطّلَعَ) فكسر النون. وهو شاذ؛ لأنّ العرب لا تختار على الاضافة إذا أسندوا فاعلا مجموعا أو موحدا إلى اسم مكنّى عنه. فمن ذلك أن يقولوا: أنت ضاربي. ويقولون للإثنين: أنتما ضاربايَ، وللجميع: أنتم ضاربيّ، ولا يقولوا للإثنين: أنتما ضارباتي ولا للجميع أنتم ضاربوتي. وانّما تكون هذه النون في فعل ويفعل، مثل (ضربوني ويضربني وضربني). وربما غلِط الشاعر فيذهب الى المعنى، فيقول: أنت ضاربُني، يتوهم أنّه أراد: هل تضربني، فيكون ذلك على غير صحّة) وأضاف بعد ذكره لنصوص من شواهد الشعر: (وإنما اختاروا الإضافة في الاسم المكنّى لأنّه لا يختلط بما قبله، فيصير الحرفان كالحرف الواحد. فلذلك استحبّوا الاضافة في المكنّى؛ وقالوا: هما ضاربان زيداً، وضاربا زيداً؛ لأنّ زيداً في ظهوره لا يختلط بما قبله؛ لأنّه ليس بحرف واحد والمكنّى حرف. فامّا قوله: (فأطلعَ) فأنّه يكون على جهة فعل ذلك به، كما تقول: دعا فأجيب يا هذا. ويكون: هل أنتم مُطّلِعُونَ فأطّلَعَ أنا فيكون منصوبا بجواب الفاء) (الفراء، ٢٠٠١، ٣٨٥/٢-٣٨٧).

فحذف النون والتنوين لازم مع علامة المُضمر غير المنفصل؛ لأنّه لا يتكلم به مفرداً حتى يكون متّصلا بفعل قبله أو باسم فيه ضمير، فصار كأنّه النون والتنوين في الأسم؛ لأنّهما لا يكونان الاّ زوائد، ولا يكونان الاّ في أواخر الحروف كما قال سيبويه (أبن سيبويه، ٢٠٠٩، ١٨٧/١).

وشرح أبو عليّ الفارسي ما ذكره ابن مجاهد بقوله: (قال أبو عليّ: مَنْ قال: هل أنتم مُطّلِعُونَ، فالمعنى: هل أنتم مُشْرِفون لتنظروا، فأطّلِع فرأى قرينه في سواء الجحيم. قال أبو الحسن: مُطلِعون مثقلة أكثر في كلام العرب، وقال وأطّلعْتُ ـ افتعلتُ ـ أكثر من أطلعْتُ، قال: وهما عربيّتان. قال ابو عليّ: المعنى في (هل أنتم مُطّلِعونَ): هل أنتم مُطلِعيّ فأطّلِع. تقديره: أفْعِل، تقول: طلع زيدٌ، وأطلعَه غيره) (الفارسي، ٢٠٠١، ٣ /٣١٧).

ووصف ابن مجاهد إسكان ياء الاضافة وتحريكها بالحسنة وذلك عند ذكره تحريك هذه الياء في قراءة أبي عمرو (ياليتيَ) من قوله تعالى: {**يا ليتنيْ اتخذتُ مع الرسول سبيلا**} الفرقان / ٢٧. قال ابن مجاهد: (كلهمّ قرأ: (ياليتنيْ) ساكنة الياء. وقرأ ابو عمرو: (يا ليتنيَ اتخذت) بفتح الياء. وكذلك قال أبو خليد عن نافع مثل أبي عمرو إذ قال: إسكان الياء وتحريكها حسنانِ) (البغدادي، ١٩٨٨، ٥٤١. ويظر: الأزهري، ١٩٩٩، ٣٤١، بن غلبون، ١٩٩٠، ٥٧٨/٢، القيسي، ٢٠٠٧، ٣٥٢/٢، القرطبي، ٢٠٠٦، ١٥٩، بن الجزري، ٢٠٠٢، ٢٥١/٢).

وذكر أبو عليّ انّ الأصل في هذه الياء هي الحركة، واستحسن الإسكان أيضاً فقال: (إسكان الياء وتحريكها جميعاً حسنان، فالأصل التحريك، لأنها بإزاء الكاف التي للمخاطب، الاّ أنّ حرف اللين تكره فيه الحركة، فلذلك أسكن من أسكن) (الفارسي، ٢٠٠١، ٢١١/٣).

وضعّف ابن مجاهد قراءة ابن كثير برواية أبي الأخريط (بالسؤق) مهموزا ومثله (سأقيها) بالهمز، ونعتها بأنّها من الوهم ولا وجه لها بالهمز. من قوله تعالى: {**فطفق مسحًا بالسوق والاعناق**} ص / ٣٣، وقوله تعالى: {**وكشفت عن ساقيها**} النمل / ٤٤. قال ابن مجاهد: (قرأ ابن كثير وحده: (بالسؤق) بهمز الواو. وقرأ البزّي عنه: بغير همز، وقال البزي: سمعت أبا الأخريط يهمزها ويهمز (**عن سأقيها**) النمل / ٤٤. وأنا لا أهمز شيأ من هذا.

وقال علي بن نصر عن أبي عمرو: سمعت ابن كثير يقرأ: (بالسؤوق) بواو بعد الهمز، كذا قال لي عبيد الله بإسناده عن أبي عمرو كذا في أصله. ورواية أبي عمرو عن ابن كثير هذه هي الصواب، من قبل أنّ الواو انضمّت فهُمزت لانضمامها والأولى لا وجه لها) (البغدادي، ١٩٨٨، ٥٥٣-٥٥٤).

فالسوق هذه لا وجه لها في الهمز وكذلك في (الساق) والقراءة المتّفق عليها بلا همز، وما روي عن أبي عمرو (بالسؤوق) على زنة (فُعُول)؛ فأنّ من العرب من يهمز مثل هذه الواو إذا انضمّت. قال الازهري: (أما ما روى البزي عن ابن كثير (بالسؤق) مهموزا فهو عندي وهم. ولا همز فيه، ولا في (الساق) وقرأكلهم على أن لا همز فيه) (الأزهري، ١٩٩٩، ٤١٥).

وفصّل ابن مجاهد هذا الهمز ومنعه في سورة النمل وفي سورة الفتح أيضاً وانّه قرأ بلا همز في هذه المواضع الثلاثة فقال: (**وكشفت عن ساقيها**) النمل / ٤٤، و (**بالسوق**) ص / ٣٣، و (على سوقه) الفتح / ٢٩. همز ابن كثير وحده: (عن سأقيها) في رواية أبي الأخريط و (بالسؤق) و (على سؤقه). قال أبو بكر: ولم يهمز: (يوم **يكشفُ عن ساق**) القلم / ٤٢، ولا وجه له. وقرأت على قُنبل عن النبال: بغير همز. وحدثنا مضر بن محمد، قال: حدثنا البزّي قال: كان وهب بن واضح: يهمز: (عن سأقيها) و (بالسؤق) و (على سؤقه). قال البزي: وأنا لا أهمز من هذا شيأ، وكذلك ابن فليح: لا يهمز من هذا شيأ. وقرأ الباقون: (ساقيها) غير مهموز، ولم يهمز أحد (يوم يكشف عن ساق)) (البغدادي، ١٩٨٨، ٤٨٣ ويظر: الزجاج، ٢٠٠٤، ٢٤٩/٤، النحاس، ٢٠٠٤، ٣١١/٣، بن خالويه، ١٩٩٩، ١٧٠، الفارسي ٢٠٠١، ٢٣٨/٣- ٢٣٩، بن الجزري، ٢٠٠٢، ٢٥٣/٢).

والسوق جمع ساق مثل دار ودوُر، وفي أقل العدد أسُوق، وهي مؤنثة. وفصّل أبو حيان في قراءة الجمهور وفي رواية من قرأ بالهمز في (السوق) فقال: (وقرأ الجمهور: بالسوق، بغير همز على وزن فَعَل، وهو جمع ساق على وزن (فُعَل) بفتح العين، كأسَد وأسُد؛ وابن كثير بالهمز، قال أبو عليّ: وهي ضعيفة، لكن وجهها في القياس أنّ الضمّة لما كانت تلي الواو وقدر أنها عليها فهمزت، كما يفعلون بالواو المضمومة. ووجه همز (السؤق) من السماع أنّ أبا حيّة النميري كان يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة، وكان ينشد: **حبّ المؤقدين إليّ مؤسى انتهى**. وليست ضعيفة؛ لأنّ الساق فيه الهمزة، ووزن (فُعْل) بسكون العين، فجاءت هذه القراءة على هذه اللغة. وقرأ ابن محيصن: بهمزة بعدها الواو، رواها بكار عن قنبل. وقرأ زيد بن علي: بالساق مفرداً، اكتفى به عن الجمع لأمن اللبس) (الأندلسي، ٢٠٠٧، ٥٢٧/٧).

وجعل ابن مجاهد رواية ابي حبيب البزّي عن ابن أبي بزّة بإسناده عن أبن كثير (تعتَدُونها) بالتخفيف من الوهم، والقراءة الصحيحة بالتشديد من قوله تعالى: {**من عدّة تعتدُّنها**} الاحزاب / ٤٩؛ لأنها من: اعتدّت المرأة فهي معتدّة. وقد روى غير ابن أبي بزة عن ابن كثير بالتشديد مثل قراءة جميع القرّاء. قال ابن مجاهد: (روى ابن أبي بزّة عن ابن كثير: (تعتَدُنها) خفيفة الدال. وروى القوّاس عن ابن كثير: (تعتدّونها) مشدّدة. وقال لي قُنبل: كان ابن أبي بزّة قد وهم في: (تعتدُّنها) فكان يخففها، فقال لي القوّاس: سِرْ إلى أبي الحسن، فقُل له ما هذه القراءة التي قرأتها؟! لا نعرفها، فصِرت إليه، فقال: رجعتُ عنها. قال: وقد كان غلِط أيضا في ثلاثة مواضع: هذا أحدها، (وما **هُو بِمَيّتٍ**) ابراهيم / ١٧، خفيفة، (وإذا **الِعشار عُطِلتْ**) التكوير / ٤) (البغدادي، ١٩٨٨، ٥٢٢-٥٢٣).

وأنكر أبو عليّ الفارسي التخفيف فيها فان تعتدُّونها: تفتعلون من العِدّة، وقال ايضاً: (وان شئت جعلته افتعل من عدوتُ الشيء إذا جاوزتَه، أي: ما لكم عليهنَّ من وقت عِدّة تلزمكم أن تجاوزوا عدده، فلا تنكحوا أُختها ولا أربعاً سواها حتى تنقضي العِدّة) (الفارسي، ٢٠٠١، ٢٨٦/٣).

وذكر ابو حيان قراءة الجمهور (تعتدّونها) بالتشديد على زنة: افتعل من العدّ، أي تستوفون عددها. من قولك: عدّ الدراهم فاعتدّها، أي استوفى عددها. وذكر رواية التخفيف عن ابن كثير وأهل مكة من العدوان كأنه قال: فما لكم عدة تلزمونها عدواناً وظلماً لهنّ، ونقل عن ابن عطية انّ رواية ابن أبي بزّة من الوهم وقال أبو حيّان فيها: (وليس بوهم إذ قد نقلها عن ابن كثير ابن خالويه وابو بكر الرازي في كتاب (اللوامع في شواذ القراءات) ونقلها الرازي المذكور عن أهل مكة وقال: هو من الاعتداد لا محالة، لكنّهم كرهوا التضعيف فخففوه. فإن جعلت من الاعتداء الذي هو الظلم ضعف؛ لأنّ الاعتداء يتعدى بـ (على). انتهى. وإذا كان يتعدى بـ (على)، فيجوز أن لا يحذف على، ويصل الفعل الى الضمير، نحو قوله:

تحنّ فتبدي ما بها من صبابة وأخفى الذي لولا الأسى لقضائي

أي: لقضي عليّ. وقال الزمخشري: وقرئ: تعتدُونها مخففا، أي تعتدون فيها، كقوله: ويوما شهدناه. والمراد بالاعتداء ما في قوله: (**وَلا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِتَعْتَدُوا**) البقرة / ٢٣١، انتهى. ويعني أنه أتصل بالفعل لما حذف حرف الجر وصل الفعل الى ضمير العدّة، كقوله: **ويوما شهدناه سليما وعامرا**

أي: شهدنا فيه. وأمّا على تقدير على، فالمعنى: تعتدون عليهنّ فيها) (الأندلسي، ٢٠٠٧، ٧/ ٣١٨-٣١٩).

٧. علّة السماع والرواية

من السماع علّة ودليل حكاية على توجيه القراءة ما ذكره ابن جني عن ابن سلام عن سيبويه، ورويت عن ابن مجاهد في قراءة من نوّن (تقوىً) من قوله تعالى: {**على تقوىً من الله**} التوبة / ١٠٩. قال ابن جنّي: (ومن ذلك ما حكاه ابن سلام قال: قال سيبويه: كان عيسى بن عمر يقرأ: (على تقوًى من الله) قلت: على أيّ شيء نوّن؟ قال: لا أدري ولا أعرفه. قلت: فهل نوّن أحدٌ غيره؟ قال: لا.....

فأما التنوين فأنّه وأن كان غير مسموع إلا في هذه القراءة، فإنّ قياسه أن تكون ألفه للإلحاق لا للتأنيث، كـ (**تترًى**)* فمن نوّن وجعلها ملحقة بـ (جعفر). وكان الأشبه بقدر سيبويه ألاّ يقف في قياس ذلك وألاّ يقول: لا أدري. ولولا أنّ هذه الحكاية رواها ابن مجاهد وروياها عن شيخنا أبي بكر لتوقفت فيها. فأما أن يقول سيبويه: لم يقرأ بها أحدٌ فجائز. يعني فيما سمعه، لكن لا عذر له في أن يقول: لا أدري لأنّ قياس ذلك أخفّ وأسهل على ما شرحنا من كون ألفه للإلحاق) (أبن جني، ٢٠٠٤، ١ / ٣٠٤).

ومن علة السماع ونعت أبن مجاهد لقراءة الحسن البصري وابن أبي اسحق وابن محيصن: (يَهلَكُ) بفتح الياء واللام ورفع الكاف أنها غلط وتزْلٌ لما عليه اللغة من قوله تعالى: {وَإِذَا **تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ**

الْفَسَادَ} البقرة / ٢٠٥. قال ابن جني: ومن ذلك ما رواه هارون عن الحسن وابن أبي اسحق وابن محيصن (يَهَلَكُ) بفتح الياء واللام ورفع الكاف: الحرثُ والنسلُ رفع فيهما. قال ابن مجاهد: وهو غلط.

قال أبو الفتح: لعمري أنّ ذلك تَرْكٌ لما عليه اللغة، ولكن قد جاء له نظير، أعني قولنا: هَلَكَ يهلَك، فعَل يفعَل، وهو ما حكاهُ صاحب الكتاب من قولنا: أبى يأبى. وحكى غيره قنَط يقنَط، وسلا يسلىَ وجبا الماء يجبَاه وركن يركَنَ..... وكان أبو بكر يذهب في هذا إلى أنها لغات تداخلت، وذلك أنّه قد يقال: قنَط وقَنِط وركَن وركِنَ وسلا وسَلِى، فتداخلت مضارعاتها.....، وبعد فإذا كان الحسن وابن أبي اسحق إمامين في الثقة وفي اللغة فلا وجه لدفع ما قرأ به، لا سيما وله نظير في السماع (ابن جني، ٢٠٠٤، ١٢١/١، ويظر: ابن قنبر، ٢٠٠٩، ١٠٥/٤، ابن خالويه، (د.ت)، ١٣).

وقد ثبت في هذه اللفظة ست قراءات، ومنها قراءة (يَهَلَكُ) بفتح الياء واللام وضمّ الكاف ورفع (الحرثُ) على الفاعلية. وقد وصفها الرازي والآلوسي بأنّها لغة، وأنها غير جائزة عند الطبري وإن كان لها مخرج في العربيّة لمخالفتها لما عليه الحجّة مجمعة من القراءة، وأنها من الشذوذ عند أبي حيان كما قالوا: ركن يركَن. والذي هو أقرب إلينا، أنها من باب تداخل اللغات وله نظير في السماع (يظر: الطبري، ٢٠٠١، ٣٨٥/٤، الأندلسي، ١٩٨٣، ٢٢٨/١، الرازي، ١٩٨٥، ٢١٩/٢، ابن عطية الأندلسي، ٢٠٠٧، /١٨٩، الحلبي، ١٩٩٤، ٤٦٩/١، العمادي، ١٩٩١، ٣٦٨/١، ألالوسي، (د.ت.)، ١٨١/٢).

والعرب تجيزُ السين والصاد في كل حرف فيه طاء. (يظر: المبرد (د.ت.)، ٢٢٥/١٠، لأزهري، (د.ت)، الموصلي، (د.ت.)، ٣٣٠/١٢، المصري، ٢٠٠٣، مادة (سرط) ٤ / ٥٦٠).

فهو من المسموع منهم هذا الأبدال وذلك في قوله تعالى: {والله **يقبض ويبْصُط**} البقرة / ٢٤٥، وقوله: {وزادهُ **بَسْطة في العلم**} البقرة / ٢٤٧، وقوله: {**أم هم المُصيطرون**} الطور / ٣٧، وقوله عزّ وجل: {لستَ **عليهم بمُصَيطر**} الغاشية / ٢٢. قال ابن مجاهد: (قرأ ابن كثير: (يقبض ويبسط) و (بسطة)، وفي الاعراف (بَسْطة) / ٦٩، و (المسيطرون) كل ذلك بالسين. وقرأ (بمصيطر) بالصاد. كذلك قرأتُ على قنُبل.

وقرأ نافع: (ويبصط) و (بصطة) في سورة الاعراف، و (المصيطرون) و (بمصيطر) أربعة أحرف بالصاد، وسائر القرآن بالسين. وقال الحلواني عن قالون، عن نافع: لا تبالي كيف قَرأت: (بسطة) و (يبسط) بالصاد أو بالسين، وسواء قرئت بالسين أو بالصاد لا فرق بينهما فهما لغتان مثل الصراط والسراط والأصل هو السين، ولكنها قلبت صادا في بصطة ويبصط لوجود الطاء بعدها، ومخرجها بعيد عن مخرج السين؛ لأنّ الانتقال من السين إلى الطاء تقبل بخلاف الصاد (**ابن عاشور، ٢٠٠٠، ٤٦١/٢**). وأبو قرّة عن نافع: (ويبسط) و (بسطةً) بالسين. وقال حفص عن عاصم: في الاعراف (بسْطة) و (يَبْسُط) في البقرة بالسين. وقرأ ابو عمرو وحمزة (يقبض ويبسط) و (بَسْطة)، وفي الاعراف (بسطة) بالسين. وقرأ ابو عمرو: (المصيطرون) و (بمصيطر) بالصاد. وأشمّ حمزة الصاد الزاي فيهما. وذكر الفرّا عن الكسائي أنّه قرأ ذلك كلّه بالسين: (بسطة) و (بمسيطر) و (المسيطرون) و (يبْسط). وقال أصحاب أبي الحارث وأبي عمر الدّوري وغيرهما عن الكسائي: بالصاد إلاّ (بسطة) في البقرة فإنها بالسين. وكذلك قال نُصيرٌ عن الكسائي فيما زعم محمد بن إدريس الدّنداني عنه. وقال أصحاب عاصم: بالصاد، وليس في كتابي ذلك عن يحيى عن أبي بكر. ولم يختلفوا في التي في البقرة أنها بالسين في قوله: وزادهُ بَسْطةً) (البغدادي، ١٩٨٨، ١٨٥-١٨٦).

وقد ذكر الفرّاء انّ: (المصيطرون) و (لستَ عليهم بمَصَيطر) (كتابتُها بالصاد، والقراءة بالسين والصاد. وقرأ الكسائي بالسين، ومثله: بصطة، وبسطة – كُتب بعضها بالصاد، وبعضها بالسين. والقراءة بالسين في بسَطة، ويَبْسُط – وكل ذلك أحسبُه قال صواب. قال الفرّاء: كُتب في المصاحف في البقرة –بَسْطة، وفي الأعراف بصطة بالصاد وسائر القرآن كُتب – بالسين) (الفراء، ٢٠٠١، ٩٣/٣).

فمن قرأ بالسين فهو على الأصل لأنّه لو قرأ بالصاد وهي الأصل ما جاز أن تُردّ إلى السين؛ لأنّه لا ينقل الحرف إلى أضعف منه، والصاد فيها الاطباق والاستعلاء. والقراءة بالصاد على أنّ السين حرف مستفل غير مطبق، وقعت بعده الطاء، وهي مطبقة مستعلية، فصعب أن يخرج اللافظ من تسفل الى تصعّد، فأبدل من السين وهو حرف يؤاخي السين في المخرج والصفير، ويؤاخي الطاء في الاطباق والاستعلاء، وكأنّ السين التي هي الأصل لم تزل إذ قد خلفها حرف من مخرجها ومن صنفها في الصفير، وعمل اللسان بذلك عملا واحداً متصعداً منطبقاً بالحرفين معا، وللقارئ الاختيار وهو مصيبٌ في القراءتين. (يظر: الأزهري، ١٩٩٩٨، ٨٠، أبن غلبون، ١٩٩٠، ٣٣٦/٢، ابن سوار البغدادي، ٢٠٠٥، ٦٠/٢، ٥٢٩، القيسي، ٢٠٠٧، ٣٤٩/١، أبي زرعة، ١٩٨٢، ١٣٩، الأندلسي، ٢٠٠٧، ٤٠٤/٢، ٤١٢، ابن الجزري، ٢٠٠٢، ١٧٢/٢ السفاقسي، ٢٠٠٤، ١١٦).

٨. علّة القياس:

من العلّة وأدلة القياس عند أبن مجاهد وسائر العلماء، فهو معتبر مرغوب إلاّ ما خالف القراءة لأنّها سُنّة بأجماع القرّاء عليها من ذلك الامالة عند أبي عمرو في رواية محبوب وعباس والأصم (بخارجين) البقرة / ١٦٧ ممالة ; وذلك لأن الخاء من الحروف المستعلية؛ ولأنّ القراءة تعتمد على النقل والمشافهة، ولا تكون قياسا. قال ابن مجاهد: (ولم يروها غيرهم. وهذا خلافُ ما عليه العامة من اصحاب أبي عمرو، مع فتح إمالة الخاء لاستعلائها. ولو كانت القراءة قياساً إذن للزم من أمال: (في الغار) و (بخارجين) أن يميل: (بطارد **المؤمنين**) الشعراء / ١١٤، و (**الغارمين**) التوبة / ٦٠) (البغدادي، ١٩٨٨، ١٥٠).

وذكر ابن مجاهد انّ أبا عمرو إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة لم يهمز كل همزة ساكنة مثل (يومنون) البقرة / ٢٣٢، و (**يا خذون**) الاعراف / ١٦٩، الاّ انّه كان يهمز حروفا من السواكن بأعيانها. وإذا كان سكون الهمزة علامة للجزم لم يترك همزها (البغدادي، ١٩٨٨، ١٣٣).

وفي المدّ والقصر عن نافع انّه كان لا يمدّ حرفا لحرف، وكان يمكّن الياء الساكنة التي بعدها همزة وقبلها كسرة مثل (وفي **أنفسكم**) الذاريات / ٢١، والألف التي بعدها همزة مثل (بمآ **انزل اليك**) البقرة /٤، والواو الساكنة التي بعدها همزة وقبلها ضمّة مثل: (قالوا **آمنا**) البقرة / ١٤، حتى يتم الياء والواو والألف من غير مدّ، وكذلك كان مذهب ابن كثير وابي عمرو (البغدادي، ١٩٨٨، ١٣٤).

وقال سُليم: قال حمزة: إذا مددت الحرف ثم همزت، فالمدّ يُجْزئ عن السكت قبل الهمزة. وقال خلاد عن سُليم عن حمزة: المدّ كلّه واحَد. وكان مدّ الكسائي وسطاً ولا يسكت على المدّ قبل الهمزة، ومذهب ابن عامر كمذهب الكسائي في ذلك (البغدادي، ١٩٨٨، ١٣٥-١٣٦).

وذكر ابن مجاهد أنّ الكسائي يضمّ أوائل الحروف مثل: (وإذا **قِيل لهم**) البقرة / ١١، (**غيض**) هود / ٤٤، (**سِيء**) هود / ٧٧، (سِيئت) الملك / ٢٧، (**حيل**) سبأ / ٥٤، (**سِيق**) الزمر / ٧١، وذلك بإشمام الكسرة ضمّة، وهما لغتان في فاءِ كُل ثلاثي معتل العين إذا بُني للمجهول (البغدادي، ١٩٨٨، ١٤٣).

وبيّن ابنُ مجاهد أنّ أبا عمرو كان يفتح ياء الإضافة المكسور ما قبلها عند الالف المهموزة المفتوحة إذا كانت متصلة بإسم أو بفعل ما لم يَطُل الحرف. ولا يحرك الياء التي ذكرت لك عند الألف مضمومة، وإذا استقبلت ياء الاضافة ألف وصل حرّكها، طالت الكلمة التي الياء متصلة بها أو لم تَطُل. وكان ابن كثير لا يستمر على قياس واحد كما فعل أبو عمرو، فجعلتُ ما حرّك من الياءات مذكوراً في آخر كل سورة. وكان نافع يحرّك ياء الاضافة المكسور ما قبلها عند الألف المكسورة والمفتوحة والمضمومة وألف الوصل إلا في حروف قد ذكرتها لك (البغدادي، ١٩٨٨، ١٥٢-١٥٣).

وكان ابن كثير يصل هاء الكناية إذا كان قبلها ياء، أو واو، أو ألف، أو حرف ساكن، أو متحرك فيقول: (فيهي هدى) و (اليهي) و (عليهي) و (لديهي) و (اجتباهو) و (انسانيهي) و (منهو) وكل ما كان مثله في القرآن كلّه (البغدادي، ١٩٨٨، ١٣٢).

وذهب الكسائي إلى تخفيف الهاء إذا سبقت بحرف العطف نحو قوله تعالى: {وَهُو **بكل شيء عليم**} البقرة / ٢٩، قال ابن مجاهد: (اختلفوا في الهاء من قوله (وَهُو) (وهي) إذا قبلها واو أو فاء أو لام أو ثمّ. فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة: (وَهُوَ، فَهُوَ، ولهُو، ثمّ هُو، وهِي، و (**فهي تُملى عليه بكرةً وأصيلا**) الفرقان / ٥، بتحريك الهاء في كل ذلك. وقرأ الكسائي بتخفيف ذلك وإسكان الهاء. وكان أبو عمرو يضمُ الهاء في قوله: (ثم هو يوم القيامة) في سورة القصص /آية / ٦١، ويُسكنها في كل القرآن. واختلف عن نافع، فروى ابن جماز وأبو بكر بن أبي أُويس وورش، وأخبرني محمد بن الفرج عن ابن المسيّب عن أبيه عن نافع: التثقيل في ذلك كله. وروى قالون واسماعيل بن أبي أُويس وخلف وابن سعدان، عن اسحق عن نافع: التخفيف في كل ذلك. وكذلك روى أبو عبيد عن اسماعيل عن نافع) (البغدادي، ١٩٨٨، ١٥١-١٥٢).

وغلّط ابن مجاهد أبا عبيد في رواية (لُدُني) عن ابي بكر عن عاصم بضمّ اللام وتسكين الدال من قوله تعالى: {قد **بلغتَ من لُدُنّي عُذرا**} الكهف / ٧٦. قال ابن مجاهد: (قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: (لَدُنّي) مثقلا. وقرأ نافع: (لَدُني) بضمّ الدال مع تخفيف النون. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (لَدُني) يُشمّ الدال شيئاً من الضمّ. هذه رواية خلف عن يحيى بن آدم. وقال غيره عن يحيى عن أبي بكر: (لَدُني) يُسكِنُ الدال مع فتح اللام. وروى أبو عبيد عن الكسائي عن أبي بكر، عن عاصم في كتاب القراءات: (لُدْني) بضمّ اللام وتسكين الدال، وهو غلط. وقال في كتاب المعاني الذي عمله إلى سورة طه، عن الكسائي، عن أبي بكر عن عاصم: (لَدُني) مفتوحة اللام ساكنة الدال. وقال حفص عن عاصم: (لَدُنّي) مثل أبي عمرو وحمزة) (البغدادي، ١٩٨٨، ٣٩٦).

فالغلط عند ابن مجاهد من جهة الرواية لا من جهة اللغة ومقاييسها لأنّها إذا خففّت فتخفيفها على ضربين، أحدهما أن تُحذف الضمّة وتبقى فتحة الفاء على حالها والآخر أن تُلقى الحركة التي هي الضمّة على الفاء وتحذف الفتحة فيقال: (لُدْن) وهما القياس فيها. قال النحاس في (لَدُنّي): (وهذه قراءة أبي عمرو والأعمش وحمزة والكسائي، وقرأ أهل المدينة (من لَدُني) بتخفيف النون. والقراءة الأوّلى أولى في العربيّة وأقيسُ؛ لأنّ الأصل (لَدُنْ) بإسكان النون، ثم تزيدُ عليها ياءً لتضيفها إلى نفسك ثم تزيدُ نونا ليَسلمَ سكون نون لدُنْ، كما تقول: عنّي ومِنّي، فكما لا تقول عِني يجب الآ تقول: لَدُني، الحجّة في جوازه على ما حُكي عن محمد بن يزيد أنّ النون حُذِفتَ كما قرأ أهل المدينة (فبِمَ **تبشرُونِ**) الحجر / ٥٤ بكسر النون. وأحسنُ من هذا القول ما ذهب اليه أبو اسحق، قال: لدُن اسم و (عَنْ) حرف، والحذف في الأسماء جائز كما قال: **قَدْني من نَصْرالخُبَيْبَين قَدِي** فجاء باللغتين جميعاً. قال: وأيضا فان لدُنْ أثقلُ من عَن ومِنْ) (النحاس، ٢٠٠٤، ٣٠٢/٢، ويظر: ابن قنبر، ٢٠٠٩، ٣٧١/٢، الزجاج، ٢٠٠٤، ٢٤٨/٣، الأزهري، ١٩٩٩، ٢٧١، الفارسي، ٢٠٠١، ٩٦/٣-٩٧، الداني، ٢٠٠٥، ١١٨، ابن سوار البغدادي، ٢٠٠٥، ٢٧٠/٢، ابن الجزري، ٢٠٠٢، ٢٣٥/٢).

وعرض ابن مجاهد لاختلاف القراء في إدغام الدال وفكها في (يرتّد) من قوله تعالى: {**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ**} المائدة / ٥٤. ومن قوله تعالى: {وَمَن **يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ**} البقرة / ٢١٧. قال ابن مجاهد: (قرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (من يرتد مِنكُمْ) بدال واحدة نصبا. وقرأ نافع وأبن عامر: (من يرتدِد منكم عن دينه) بدالين) (البغدادي، ١٩٨٨، ٢٤٥).

فمن أظهر الدالين فلسكون الدال الثانية في موضع الجزم، ومن قرأ (يرتدَّ) بالنصب فلأن المضاعف إذا أُدغم في موضع الجزم أعطي أخفّ الحركات وهي الفتحة مثل حُلَّ وأحلُلْ ومُسَّ وأمسُسْ. قال سيبويه: (فهذا مُثْلِثبٌ في لغة تميم وأهل الحجاز، فان أسكنت اللام فإنّ أهلَ الحجاز يجرونه على الأصل؛ لأنه لا يسكن حرفان). وقوله يجرونه على الأصل والقياس ويعاملونه معاملة الصحيح غير المضعّف. وأهل تميم لا يريدون أن يلتقي ساكنان لما فيه من الثقل (وأما بنو تميم فيسكنون الأوّل ويحركون الآخر ليرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدة، وصار تحريك الآخر على الأصل؛ لئلا يسكن حرفان بمنزلة إخراج الآخرين على الأصل لئلا يسكنا) (ابن قنبر، ٢٠٠٩، ٤١٧/٤-٤١٨، ويظر: المبرد، (د.ت.)، ١٨٤/١، الفارسي، ٢٠٠١، ١٢٢/٢، ابن جني، ١٩٩٠، ٢٥٩/١).

فالقياس عند سيبويه فك الأدغام وبه جاءت قراءة من قرأ (يرتّدد) قال مكي القيسي: (وحجة من اظهر دالين أن الأدغام انما أصله إذا كان الأوّل ساكنا فيدغم الأوّل في الثاني، فلما كان الثاني في هذا هو الساكن أوثر الأدغام لئلا يدغم فيسكن الأوّل للأدغام فيجتمع ساكنان، فكان الأظهار أولى به، وهي لغة الحجاز، مع أنّ الأدغام يحتاج إلى تغيير بعد تغيير، فكان الأظهار أولى، وهو الأصل) (القيسي، ٢٠٠٧، ٤٥١/١).

ومن أدغم فانّه أراد التخفيف وهي لغة بني تميم، وفك الأدغام مع الجزم هو الكثير في اللغة من الأدغام. وقد جاء التنزيل بالأمرين جميعاً (يظر: الأزهري، ١٩٩٩، ١٤٣، الرازي، ١٩٨٥، ٣٨/٩، الأندلسي، ٢٠٠٧، ٧٠٢/٣).

٩. علّة الإجاع

ومنهج ابن مجاهد في ذكر علّة اجاع القرّاء على القراءة ذكر قوله تعالى مباشرة ولم يذكر اللازمة المعروفة (واختلفوا)، ويكون هذا في أغلب مواضع كتاب السبعة وذكره الجمع بقوله: (وكلّهم) والأفراد بقوله: (وحده) (البغدادي، ١٩٨٨، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢١٥). وقد يعارض الاختلاف هذا بقوله: (واتفقَ) وقوله: (أجمع) وهكذا يسير بلوازمه قبل عرضه للقراءات.

فمن اجماع القرّاء القراءة بكسر الهاء (بهِ انظُرْ) من قوله تعالى: {مَّنْ **إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ**} الانعام /٤٦. قال ابن مجاهد: (كلهم قرأ: (بهِ انظُرْ) بكسر الهاء إلا أن ابن المسيبي روى عن أبيه، عن نافع: (بهُ انظُرْ) برفع الهاء، ولم يروه عن نافع إلا هو وأبو قرة) (البغدادي، ١٩٨٨، ٢٥٧-٢٥٨). وهي لغة من يقرأ (فخسفنا بهو وبدار الأرض) فحذف الواو لإلتقاء الساكنين، فصار (به انظر) والباقون بكسرها.

ومن قراءة عاصم وحده برواية أبي بكر (ورُضوان) بضم الراء في كلّ القرآن إلاّ قوله تعالى {مَنْ **اتبع رِضوانه**} المائدة / ١٦، فإنّه كسر الراء فيها، والرُّضوان والرِّضوان لغتان فصيحتان من رضِيَ يرَضي، والكسر أكثر في القراءة. قال ابن مجاهد: (فقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (**ورُضْوان**) ال عمران / ١٥، بضم الراء في كل القرآن الاّ قوله: {مَنِ اتبع رِضوانه} فإنّه كسرفيه الراء. وقال شيبان عن عاصم، وابن أبي حماد عن أبي بكر عن عاصم، والأعشى عن أبي بكر عن عاصم بضمّ الراء في كل ذلك. وقال محمد بن المنذر عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: انّه ضمّه كلّه.

وحدثني ابن الجهم عن أبي أميّة عن أبي بكر عن عاصم: (وَرُضوان) و: (رُضوانه) بضمّ الراء في كل القرآن. وكذلك حدثني ابن صدقة عن أبي الأسباط عن أبن أبي حماد عن أبي بكر عن عاصم: بضمّ الراء. وقال الأعشى عن أبي بكر: مضموم كلّه. وقال حفص عن عاصم: مكسور كلّه. وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: (رِضوانٌ) كسرا (البغدادي، ١٩٨٨، ٢٠٢، ويظر: الأزهري، ١٩٩٩، ٩٦، ابن غلبون، ١٩٩٠، ٣٤٩/٢، الداني، ٢٠٠٥، ٧٢، ابن سوار البغدادي، ٢٠٠٥، ٧٧/٢، ابن الجزري، ٢٠٠٢، ١٧٩/٢).

وذكر ابن مجاهد قراءة نافع وحده (طائرا) وقراءة الباقين: (طيرا) من قوله تعالى: {وَإِذْ **تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي**} المائدة / ١١٠. قال ابن مجاهد: (قرأ نافع وحده: (طائرا) بألف مع الهمز. وقرأ الباقون: (طيرا) بغير ألف (البغدادي، ١٩٨٨، ٢٤٩). وتوجيهها هنا أن الضمير جرى على التأنيث فتعيّن أن يكون المراد وإذ تخلق، أي تقدّر هيئة كهيئة الطير فتكون الهيئة طائِراً، أي كل هيئة تقدّرها تكون واحداً من الطير وقرأ البقية طيراً بصيغة اسم الجمع- باعتبار تعدّد ما يقدّره من هيئات كهيئة الطير (ابن عاشور، ٢٠٠٠، ٢٦١/٥). وقرأ ابن عامر (ولدار الآخرة) بلام واحدة وجر الآخرة. وقرأ الباقون: بلامين ورفع الآخرة. قال ابن مجاهد: (قوله: (**وللدار الآخرة**) الانعام / ٣٢.كلهم قرأ (وللدار الآخرة) بلامين ورفع الآخرة، غير ابن عامر فانه قرأ: (ولدار الآخرة) بلام واحدة وخفض الآخرة) (البغدادي، ١٩٨٨، ٥٦ ٢. ويظر: الفراء، ٢٠٠١، ١ / ٣٣٠، الفارسي، ٢٠٠١، ١٥٧/٢، الأندلسي، ٢٠٠٧، ٤ / ١٤٤، بن الجزري، ٢٠٠٢، ١٩٣/٢).

فالآخرة وصف للدار في قراءة الجمهور. ومن قرأ بجر الآخرة فقد أضاف الدار إلى الآخرة، (والعرب تضيف الشيء إلى نعته، كقول الله: (وحبّ **الحصيد**) ق / ٩، كقوله: (وذلك **دين القيمة**) البيّنة / ٥. وكل ذلك فصيح جيد) (الأزهري، ١٩٩٩، ١٥٢).

وقرأ حمزة وحده بالإمالة (ضِعَافاً) ولم يُبالي بحرف الاستعلاء لإنكساره ففيه انحدارٌ فلم ينُافِر الإمالة من قوله تعالى: {وَلْيَخْشَ **الَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ**} النساء / ٩. كما قرأ حمزة ألف (حاقوا) النساء / ٩ للكسرة المقدّرة في الألف، إذ الأصل (خَوِفَ) بكسر العين، بدليل فتحها في المضارع نحو (يَخَافُ) (الدمشقي، ١٩٩٨ /٢٠١/٦). قال ابن مجاهد: (قرأ حمزة وحده (ضِعافا) بإمالة العين، وكذلك خافوا بإمالة الخاء. واختلف عنه في الإمالة: فروى عنه عبيد الله بن موسى: (ضِعافا) بالفتح، وروى خلف عن سليم بن عيسى عنه: بالكسر) (البغدادي، ١٩٨٨، ٢٢٧).

وذكر ابن مجاهد قراءة عاصم برواية أبي بكر (وَخِفيةً) بكسر الخاء وقراءة الباقين بضمّها من قوله تعالى: {ادعوا **ربكم تضرعا وخُفية**}الاعراف / ٥٥. قال ابن مجاهد: (قرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر: (تضرعا وَخِفية) بكسر الخاء، ههنا، وفي الانعام / ٦٣. وقرأ الباقون: (وَخُفيةً) مضمومة الخاء. وكذلك حفص عن عاصم: (وخُفيةً) مضمومة) (البغدادي، **١٩٨٨، ٢٨٣**). وهما لغتان كالعُدْوة والعِدْوةِ، الأسْوَة والإسْوَة، والخفية والإخفاء والخيفة هي الخوف والرهبة، قلبت (الواو) ياء لإنكسار ما قبلها وسكونها (الفارسي، ٢٠٠١، ٢٤٢/٢، ويظر: الدمشقي، ١٩٩٨، ٢٠٠/٨).

وقرأ جمهور القرّاء (غيرُه) بالرفع. وقرأ الكسائي بالخفض من قوله تعالى: **{ما لكم من إله غيرُه}**الاعراف / ٥٩. قال ابن مجاهد: (قرأ الكسائي وحده: (ما لكم من إله غيرِه) خفضاً. وقرأ الباقون: (ما لكم من إلهٍ غيرُه) رفعاً في كل القرآن. وقرأ حمزة والكسائي: (**هل من خالق غيرِ الله**)فاطر / ٣ خفضاً. وقرأ الباقون: (هل من خالق غيرُ الله) رفعا) (البغدادي، ١٩٨٨، ٢٨٤، ويظر: النحاس، ٢٠٠٤، ٥٩/٢، الأزهري، ١٩٩٩، ١٨١، الفارسي، ٢٠٠١، ٢٤٧/٢، أبن غلبون، ١٩٩٠، ٤٢٠/٢، أبن الجزري، ٢٠٠٢، ٢٠٣/٢).

فالقراءة بالخفض على جعلها صفة للإله، والقراءة بالرفع على جعل (من) زائدة، والمعنى: ما لكم إله غيرُه. وهي على قراءة الكسائي قال فيها الفرّاء: (تجعل (غيرِ) نعتا للإله، وقد يرفع: يجعل تابعاً للتأويل في إله، ألا ترى أن الاله لو نزعت منه (مِن) كان رفعا. وقد قرئ بالوجهين جميعاً. وبعض بني أسَد وقُضاعة إذا كانت (غير) في معنى (إلاّ) نصبوها، تمّ الكلامُ قبلها أو لم يتمّ. فيقولون: ما جاءني غيرَك، وما أتاني أحدٌ غيرَك) (النحاس، ٢٠٠٤، ٣٨٢/١).

ورفع ابن عامر (الشمسُ) وما عطفت عليها على الابتداء وخبرها (مسخراتٌ) مرفوع ايضاً من قوله تعالى: {والشمسَ **والقمرَ والنجومَ مسخراتٍ بأمره**} الاعراف / ٥٤. وقراءة الباقين بنصبها على تقدير فعل مناسب كأن يكون: وتجري هذه الكواكب في حال تسخيرها، أو على العطف على ما قبلها. قال ابن مجاهد: (قرأ ابن عامر وحده: (والشمسُ والقمرُ والنجومُ مسخراتٌ بأمره) رفعا كلها. ونصب الباقون هذه الحروف كلّها) (البغدادي، ١٩٨٨، ٣٨٢-٣٨٣، ويظر: النحاس، ٢٠٠٤، ٥٧/٢، الأزهري، ١٩٩٩، ١٨٠، ابن خالويه، ١٩٩٩، ٨٥، الفارسي، ٢٠٠١، ٢٤١/٢، الاندلسي، ٢٠٠٧، ٣٩٩/٤، السفاقسي، ٢٠٠٤، ٢٤١).

وقرأ ابو عمرو على الأصل (وُقّتت) بالواو، وقراءة سائر القرّاء: (أقّتت) بالهمز من قوله تعالى: {وإذا **الرُسلُ أُقّتت**} المرسلات / ١١. قال ابن مجاهد: (قرأ ابو عمرو وحده: (وُقّتت) بواو. وقرأ الباقون: (أقّتت) بألف) (البغدادي، ١٩٨٨، ٦٦٦). والقراءة بالواو هي الأصل لأنها مأخوذة من الوقت. والقراءة بالهمز فلأن الواو إذا انضمت قلبت همزة. قال ابن خالويه: (فالحجة لمن همز: انّه استثقل الضمة على الواو، فقلبها همزة كما يستثقلون كسرها فيقلبونها همزة في قولهم: (وشاح) و (إشاح)، والقلب شائع في كلامهم. والحجة لمن قرأ بالواو: انّه أتى بالكلام على أصله، لأنّ وزن (وقّتت): فُعّلت، من الوقت) (ابن خالويه، ١٩٩٩، ٢٣٦، ويظر: الأزهري، ١٩٩٩، ٥٢١، ابن غلبون، ١٩٩٠، ٧٤٨/٢، ابن سوار البغدادي، ٢٠٠٥، ٥١٤/٢، ابن الجزري، ٢٠٠٢، ٢٩٦/٢، السفاقسي، ٢٠٠٤، ٦١٤).

Original Article |**DOI:** https://doi.org/10.14500/kujhss.v3n2y2020.pp96-105

١٠. الخاتمة

التعليل معتمدٌ عند العلماء، وهو مصدر من مصادر الأدلة في بيان الرأي وعرض وجهة النظر في طريقة منهجية واضحة المعالم مبتعدين عن الغموض وكثرة التأويل، مبينين ما يرونه مناسباً عندهم في العرض والشرح والتحليل معتمدين بالأجماع واتفاق القرّاء في القراءة والاختيار في الغالب، إذ ينصّون على الإجماع والكثرة في مسألة معتبرة واختيار راجح.

وقد وردت مجموعة من اللوازم التي صرحوا بها في وقوفهم عند السماع والقياس والاجماع، وذلك لما للسماع من أهمية كبيرة، إذ هو الأصل الأوّل الذي قامت عليه علوم القراءات في تثبت قواعدها وأحكامها به، فالسماع ركن مهم من أقوال العرب ولغاتها وحكاياتها، والقياس آلة يلجأ اليها في التوجيه والتعليل والتوضيح في حمل الفرع على الأصل للعلة واجراء حكم الأصل على الفرع، وفي حمل غير المنقول على المنقول اذا كان في معناه، والاجماع والكثرة وسيلة من وسائل الترجيح والاختيار والبيان فالقراءة الجيدة ما عليه العامة وقراءة أكثر القرّاء واتفاقهم على القراءة.

تكمن أهمية الرسم العثماني في إحتوائه للقراءات القرآنية والذي أعتمد شرطا من شروط قبول وصحة القراءة، كما تَمكن الرسم العثماني من تمثيل الظواهر النحويّة والصرفيّة على أكمل وجه، وتظهر هذه الإمكانية من خلال إحتواء رسم المصحف على أكثر من قراءة للكلمة الواحدة مع إختلاف الأوجه النحويّة، والإختلاف في البنية الصرفية فمثلا قراءة: (صلاتهم) الأنفال/٣٥، رفعا ونصبا، وقراءة (يخصمون)يس/٤٩، حيث ثبت في هذه اللفظة ست قراءات وكلّها لغات مسموعة عن العرب، وقراءة (أقتت)المرسلات/١١، بالواو وسائر القراء بالهمز، وغيرها الكثير من القراءات.

يتضح من خلال تتبع مظاهر التغاير في القراءات القرآنية أن بعضا منها يمكن ردُه إلى اختلاف اللهجات العربية، والبعض الأخر مردُه وغايته الدلالة على تنوع الأحكام وبالتالي إختلاف المعاني، واستقصاء لمواطن الخطاب على حسب الأختلاف في مستويات الإدراك عند المتلقي، وعلى وفق ما يقتضيه الغرض من الخطاب مع مراعات الإيجاز في مواطنه، فهي تعنى ببيان وجه كل قارئ فيما إختاره من قراءة، وهذه سمات أسلوبية تتميز بها القراءات القرآنية فيما يعرف بفرش الحروف، وهي ترتبط إلى حدٍ ما بلهجات العرب وعلم التجويد وبلاغة الإداء القرآني، علما أن هذا التغاير له أثر في نفس المتلقي تبعا لما يقتضيه الحال والمقام.

إنّ التحليل اللغوي والنحوي المعتمد في توجيه القراءات، هو مجال خصب للتعليل والتحليل لعناصر القراءات يستند أحيانا إلى معطيات علم الأصوات ومبدأ الخفة والثقل والاختصار في تصوير اللفظ، ولما كان الأختلاف في القراءات القرآنية أدائي في غالب الأمر؛ لأنّه مرتبط ارتباطا وثيقا بلهجات العرب؛ فإنه جعل للجوانب الصوتيّة الكفة الراجحة في كتب القراءات فالتخفيف هو السمة الغالبة على الأداء النطقي المختلفة.

وبهذا تظهر براعة العلماء ودقتهم ثم توجيه القراء ة وبيان قوتها أو بيان ضعفها، إذ تنكشف لهم الحقيقة الكامنة وراء كل قراءة وكل اختيار وحسن الترجيح.

١١. قائمة المصادر

القرآن الكريم.

ابن الجزَري، أبوالخير محمَّد بن محمَّد (ت ٨٣٣ ه)، ٢٠٠٢ م، النشر في القراءات العشر-تقديم علي محمَّد الضباع، ط٢، بيروت - دار الكتب العلمية.

ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ ه)، ١٩٩٠ م، الخصائص –تحقيق: محمَّد علي النجار، بغداد –دار الشؤون الثقافية العامة.

ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان، (ت٣٩٢ه)، ٢٠٠٤ م، المحتسب في تبيين وجوه القراءات والايضاح عنها - تحقيق: علي ناصف و د. عبد الحليم النجار و د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة – مطابع الاهرام التجارية.

ابن خالويه، (– د. ت.) مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع– عنى بنشره : ج. بوجشتراسر، دار الهجرة، مصورة.

ابن خالويه، أبوعبدالله الحسين بن أحمد (ت ٣٠٧ ه)، ١٩٩٩ م، الحجة في القراءات السبع – تحقيق: احمد فريد المزيدي، ط١، بيروت - دار الكتب العلمية.

ابن سِوار البغدادي، الإمام ابي طاهر احمد بن علي (ت٤٩٦ ه)، ٢٠٠٥ م، المستنير في القراءات العشر- تحقيق: د. عمار أمين الدّو، ط١، دبي - دار البحوث والدراسات الاسلامية.

ابن عاشور، محمد الطاهر، ٢٠٠٠، التحرير والتنوير، ط١، بيروت – مؤسسة التاريخ.

ابن غلبون، الشيخ ابوالحسن طاهر بن عبد المنعم (ت ٣٩٩ ه)، ١٩٩٠ م، التذكرة في القراءات، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري ابراهيم، ط١، القاهرة – الزهراء للأعلام العربي.

ابن قنبر، أبو بشر عمرو بن عثمان، ٢٠٠٩ م، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، ط ٥، القاهرة – نشر مكتبة الخانجي.

أبو شهبة، محمد، ١٩٩٢ م، المدخل لدراسة القران الكريم، دط، دار الجيل.

أبي زرعة (ت، ق ٤٠٠ ه)، ١٩٨٢ م حجة القراءات، تحقيق: سعيد الافغاني، ط ٢، بيروت – مؤسسة الرسالة.

الأزهري، ابو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠ ه)، (د. ت.)، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون وجماعة، القاهرة – مطابع سجل العرب.

الأزهري، الشيخ العلاّمة أبو منصور محمَّد بن أحمد (ت ٣٧٠ ه)، ١٩٩٩م، معاني القراءات – تحقيق: احمد فريد المزيدي، ط١، بيروت - دار الكتب العلمية.

الأفريقي، أبن منظور، ١٩٩٢، لسان العرب، ت ط، ج١٢، دار صادر- بيروت.

الألوسي البغدادي، العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود (ت ١٢٧٠ ه)، (د.ت.) روح المعاني في تفسير القران العظيم والسبع المثاني –– قرأه وصحّحهُ: محمَّد حسين العرب، بيروت دار الفكر.

الأنباري، أبو بكر، ١٩٧١ م، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان ; مجمع اللغة العربية، د ط، ج١، دمشق.

الأندلسي، أبو محمَّد عبد الحق بن عطية (ت٥٤٦ ه)، ١٩٨٣ م، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز –– تحقيق: عبد الله إبراهيم الأنصاري وآخرين، الدوحة - مؤسسة دار العلوم للطباعة.

الأندلسي، محمَّد بن يوسُف الشهير بأبي حيّان (ت ٧٤٥ ه)، ١٤٢٨ ه -٢٠٠٧ م، البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمَّد معوض وآخرون، ط٢، بيروت – دار الكتب العلمية.

البغدادي، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي (ت ٣٢٤ ه)، ١٩٨٨ م، كتاب السبعة في القراءات – تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٣، القاهرة – دار المعارف.

الحلبي، أحمد بن يوسف السمين (ت ٧٥٦ ه)، ١٩٩٤ م، الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون - تحقيق: علي محمَّد عوض وآخرون، ط١، بيروت – دار الكتب العلمية.

الحلواني، محمد خير، ١٩٨١، أصول النحو العربي – الرباط.

Original Article |**DOI:** https://doi.org/10.14500/kujhss.v3n2y2020.pp96-105

الداني، الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤ ه)، ٢٠٠٥ م، التيسير في القراءات السبع، ط٢، بيروت - دار الكتب العلمية.

الدمشقي، أبي حفص عمر بن علي ابن عادل، ١٩٩٨ م، اللباب في علوم الكتاب، ط١، بيروت – دار الكتب العلمية.

الرازي، فخرالدين (ت ٦٠٦ ه)، ١٩٨٥ م، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ط٣، بيروت -دار الفكر.

الرعيني الأندلسي، أبوعبدالله محمَّد بن شريح (ت٤٧٦ ه)، ٢٠٠٠م، الكافي في القراءات السبع – تحقيق: احمد محمود عبد السميع الشافعي، ط١، بيروت -دار الكتب العلمية.

الزجاج، ابو اسحاق ابراهيم بن السري (ت ٣١١ ه)، ٢٠٠٤ م، معاني القران واعرابه، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شكبي، القاهرة- دار الحديث.

الزركشي، بدرالدين محمد بن محمد (٧٩٤ ه)، البرهان في علوم القرآن، ط٣، ج١، دار الفكر- دمشق.

السعيد، لبيب، (د.ت.)، الجمع الصوتي القران الكريم، ط٢، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

السفاقسي، الشيخ علي النوري بن محمَّد (ت ١١١٨ ه)، ٢٠٠٤ م، غيث النفع في القراءات السبع تحقيق: احمد محمود عبد السميع الشافعي، ط١، بيروت – دار الكتب العلمية.

الضباع، محمد علي، ١٩٩٩ م، الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، ط١، المكتبة الأزهرية للتراث.

الطّبري، الإمام أبي جعفر محمَّد بن جرير (ت ٣١٠ ه)، ١٤٢١ ه - ٢٠٠١ م، جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن، خط وتعليق: محمود شاكر الحرستاني – تصحيح: علي عاشور، ط١، بيروت – دار احياء التراث العربي.

العمادي، أبو السعود محمَّد بن محمَّد، ١٩٩٩ م، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السعود) – (ت ٩٨٢ ه)، ط١ – وضع حواشيه: عبد اللطيف عبد الرحمن، بيروت – دار الكتب العلمية.

الفارسي، أبو علي الحسن بن احمد (ت ٣٧٧ ه)، ٢٠٠١ م، الحجة للقرّاء السبع، تعليق : كامل مصطفى الهنداوي، ط١، بيروت - دار الكتب العلمية.

الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ ه)، ٢٠٠١ م، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمَّد على النجاد، ط٣، القاهرة – مطبعة دار الكتب المصرية.

القرطبي، الشيخ ابو القاسم عبد الوهاب بن محمَّد (ت ٤٦١ ه)، ٢٠٠٦ م، المفتاح في القراءات السبع – تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط ٣، بيروت – دار الكتب العلمية.

القسطلاني، أبو العباس أحمد، ١٩٧٢ م، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: السيد عثمان ود. عبد الصبور شاهين، المجلس الإسلامي الأعلى للشؤن الإسلامية، ج١، القاهرة.

القيسي، أبي محمَّد مكي بن ابي طالب (ت ٤٣٧ ه)، ٢٠٠٧ م، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها – تحقيق: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، القاهرة – دار الحديث.

المبارك، مازن، ١٩٨١، العلة النحوية ونشأتها، ط١، دار الفكر - بيروت.

المبرّد، أبو العباس محمَّد بن يزيد (ت ٢٨٥ ه)، المقتضب – تحقيق: محمَّد عبد الخالق.

المسؤل، عبد العلي، ٢٠٠٧ م، معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية، ط١، دار السلام.

المصري، أبو الفضل جمال الدين محمَّد بن مكرم بن منظور الإفريقي (ت ٧١١ ه)، ٢٠٠٣ م، لسان العرب – طبعة مُراجعة ومصححة بمعرفة نخبة من السادة الأساتذة المتخصصين، القاهرة – دار الحديث.

الموصلّي، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ ه)، شرح المفصّل، بيروت - عالم الكتب، القاهرة – مكتبة المتنبي.

النحاس، ابو جعفر احمد بن محمَّد (ت ٣٣٨ ه)، ٢٠٠٤ م، معاني القرآن، تحقيق: يحيى مراد، القاهرة – دار الحديث.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمَّد (ت ٣٣٨ ه)، إعراب القرآن – ٢٠٠٤ م، وضع هوامشه وعلق عليه: عبد المنعم خليل ابراهيم، ط٢، بيروت – دار الكتب العلمية.

* وقراءة (نترّى) بالتنوين من قوله تعالى: (ثم أرسلنا رسلنا تترى) المؤمنون / ٤٤، قرأ فيها ابن كثير وابو عمرو وابو جعفر بالتنوين. وقد ذكر سيبويه انّ: (نترّى) فيها لغتان. الفها للتأنيث فلا تنون، وألفها للألحاق فتقبل التنوين، وهي مكتوبة في المصحف بالياء وأصل تترى: وترى. التاء الأولى بدل من الواو، لأنها من المواترة. يراجع: كتاب سيبويه ٣ / ٢١١. وبعضهم يجعل الالف عوضا من التنوين.

Original Article |**DOI:** https://doi.org/10.14500/kujhss.v3n2y2020.pp96-105